



## مهام ومسؤوليات مجلس الإدارة

إن جميع شركات الأموال بعد استكمال إجراءات تسجيلها لدى الجهة المختصة بالتسجيل دائرة مراقبة الشركات يتم دعوة الهيئة العامة العادي الأول لانتخاب مجلس إدارة - هيئة مديرين الشركة ذات المسؤولية المحدودة - وذلك لغايات استكمال اجراءات التراخيص اللازمة للمباشرة باعمالها , وإدارة الشركة من كافة النواحي المالية والإدارية والقانونية، بما يحقق الغرض الذي أنشئت من أجله الشركة أي تنفيذ غاياتها ويتوجب على أعضاء مجلس الإدارة بذل العناية وكأنه يدير مصالحه الخاصة إلا إذا كان منتدبا للعمل بأجر فلا يجوز له أن ينزل عن عناية الرجل المعتاد ويلزم جميع الأعضاء عدم إجراء أي تصرف يلحق الضرر بالشركة أو يخالف الغايات التي أنشأت الشركة من أجلها وهذا ما أكدت عليه احكام المادة(597)من القانون المدني والمادة(156) من قانون الشركات واذ خرج أي عضو من أعضاء مجلس الإدارة عن نطاق اختصاصهم ضمن كل ضرر يلحق بالشركة من جراء تصرفه عملاً بأحكام المادة (593) من القانون المدني والمواد (157،158،159) من قانون الشركات.

ويتضح مما سبق انه يتوجب على رئيس واعضاء مجلس الإدارة المهام الرئيسية التالية:-

- 1- بذل عناية الرجل المعتاد ووفق أحكام المادة (597) من القانون المدني، وذلك لتحقيق لغايات التي أنشئت من أجلها الشركة، ويعتبر أيضا هو وكيلا عن باقي الشركاء/المساهمين وفق احكام المادتين (591،841) من القانون المدني الأردني.
- 2- يتوجب على رئيس وأعضاء مجلس الإدارة، وكل من مديرها العام والمديرين الرئيسيين فيها في أول اجتماع يعقده مجلس الإدارة أن يقدم البيانات التالية:-
  - إقرار خطي بما يملكه هو وكل من زوجته وأولاده القاصرين من أسهم في الشركة .
  - إقرار خطي بأسماء الشركات الأخرى التي يملك هو وكل من زوجته وأولاده القاصرين حصصاً أو أسهما فيها إذا كانت الشركة التي هو عضو مجلس إدارة فيها مساهمة في تلك الشركات الأخرى.

-وإذا جرى أي تغيير على تلك البيانات يتوجب على العضو أن يقدم اقرار إلى المجلس خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ وقوع التغيير، وإرسال نسخة من البيانات المذكورة أعلاه أو أي تغيير يطرأ عليها إلى مراقب الشركات خلال سبعة أيام من تاريخ تقديمها إلى المجلس أو تقديم أي تغيير طراً عليها.

## Advocate

**Mohammed AL-Amawi**

Tel : +962-7-96464400  
+962-7-86464400



**المحامي  
محمد العماوي**

هاتف : +962-7-96464400  
+962-7-86464400

3- لا يجوز لرئيس مجلس الإدارة أو أي من أعضائه أو إلى أصول أي منهم أو فروعهم أو زوجته أن يأخذ من الشركة قرض نقدي من أي نوع تحت طائلة البطلان ويستثنى من ذلك البنوك والشركات المالية التي تتعامل بها مع عملائها الآخرين.

4- إعداد الميزانية السنوية العامة للشركة وبيان الأرباح والخسائر والتقرير السنوي عن أعمال الشركة والخطة المستقبلية لها خلال مدة لا تزيد على ثلاثة أشهر من انتهاء السنة المالية للشركة ليتم عرضها على الهيئة العامة للشركة.

5- تزويد مراقب الشركات بنسخ عن البيانات المالية وتقرير مجلس الإدارة والخطة المستقبلية للشركة، قبل الموعد المحدد لاجتماع الهيئة العامة العادي السنوي بمدة لا تقل عن (21) يوماً.

6- نشر الميزانية العامة للشركة خلال مدة لا تزيد على ثلاثين يوماً من تاريخ انعقاد الهيئة العامة للشركة .

7- إعداد مركز مالي للشركة ونتائج أعمالها وحساب الأرباح والخسائر وقائمة التدفقات النقدية والإيضاحات المتعلقة بالبيانات المالية كل ستة أشهر مصدقة من مدقق حسابات الشركة ويزود مجلس الإدارة مراقب الشركات بهذه البيانات خلال (60) يوماً من انتهاء المدة مع مراعاة القوانين الاخرى ذات العلاقة .

8- يتوجب على مجلس الإدارة أن يضع في مركز الشركة الرئيسي قبل ثلاثة أيام على الأقل من الموعد المحدد لاجتماع الهيئة العامة السنوي كشف مفصل ويتم تزويد مراقب الشركات بنسخة منه يتضمن ما يلي:-

أ- جميع المبالغ التي حصل عليها كل من رئيس وأعضاء مجلس الإدارة من الشركة خلال السنة المالية من أجور وأتعاب ورواتب وعلاوات ومكافآت وأي مزايا أخرى.

ب- المزايا التي يتمتع بها كل من رئيس وأعضاء مجلس الإدارة من الشركة كالمسكن المجاني والسيارات وغير ذلك.

ج- المبالغ التي دفعت لكن من رئيس وأعضاء مجلس الإدارة خلال السنة المالية كتدفقات السفر والتنقلات داخل وخارج المملكة.

**Advocate**

**Mohammed AL-Amawi**

Tel : +962-7-96464400  
+962-7-86464400



**المحامي  
محمد العماوي**

هاتف : +962-7-96464400  
+962-7-86464400

د- التبرعات التي دفعتها الشركة خلال السنة المالية مفصلة والجهات التي دفعت لها مبيناً المبلغ والجهة بالتفصيل.

هـ- بيان بأسماء أعضاء مجلس الإدارة وعدد الأسهم التي يملكها كل منهم ومدة عضويتهم.

9- دعوة الهيئة العامة للاجتماع العادي السنوي وإرسال دعوات مرفقاً به جدول الأعمال ومرفقاته لكافة المساهمين بغض النظر عدد الأسهم التي يملكونها بالبريد المسجل قبل (15) يوم من الموعد المقرر للاجتماع بالنسبة للشركات ذات المسؤولية المحدودة والمساهمة الخاصة وبالبريد العادي بالنسبة للشركات المساهمة العامة قبل مدة لاتقل عن (14) يوم من الموعد المحدد للاجتماع، ويجوز تسليم الدعوة باليد للمساهم مقابل التوقيع بالاستلام .  
ويتوجب على المجلس ما يلي:-

أ- عقد الاجتماع العادي السنوي خلال الأشهر الأربعة التالية لانتهاؤ السنة المالية للشركة.

ب- الإعلان عن موعد اجتماع الهيئة العامة للشركة في صحيفتين يوميتين محليتين ولمرة واحدة على الأقل قبل مدة لا تزيد على (14) يوم من موعد الاجتماع.

ج- الإعلان عن موعد الاجتماع لمرة واحدة في إحدى وسائل الإعلام الصوتية أو المرئية قبل (3) أيام على الأكثر من الموعد المحدد للاجتماع.

د- توجيه الدعوة لمراقب عام الشركات وهيئة الأوراق المالية ومدقق حسابات الشركة قبل (15) يوماً على الأقل من موعد اجتماع الهيئة العامة، مرفقاً بالدعوة جدول الأعمال وجميع البيانات والمرفقات.

10- إعداد نظام داخلي للشركة يتم بموجبه تنظيم الأمور المالية والمحاسبية والإدارية للشركة ، ويحد فيها الصلاحيات والمسؤوليات وترسل نسخة منه لمراقب ويحق لوزير الصناعة إدخال أي تعديلات يراها ضرورية بما يحقق مصالح الشركة والمساهمين بناء على تنسيب المراقب.

11- تعيين أمين سر لمجلس الإدارة من بين موظفي الشركة ويحدد مكافأته ويتولى تنظيم اجتماعات المجلس وإعداد جدول أعماله وتدوين محاضر اجتماعاته وقراراته في سجل



خاص وفي صفحات متتالية مرقمة بالتسلسل وتوقع من رئيس وأعضاء مجلس الإدارة الذين حضروا الاجتماع وتختتم كل صفحة بختم الشركة.

12- في حال أن الشركة تعاني من أوضاع مالية أو إدارية سيئة أو أنها تتعرض لخسائر جسيمة تؤثر على حقوق المساهمين فيها أو حقوق دائنيها أو قيام مجلس إدارتها أو أي عضو من أعضاء المجلس أو مديرها العام باستغلال صلاحياته بأي صورة كانت لتحقيق له ولغيره منفعة بطريقة غير مشروعة، أو امتناع أي منهم عن عمل يستوجب القانون القيام به أو قيامه بأي عمل ينطوي على تلاعب أو يعتبر اختلافاً أو احتيالياً أو تزويراً أو إساءة ائتمان وبشكل يؤدي الى المساس بحقوق الشركة أو مساهميها أو الغير.

فيتوجب على رئيس مجلس الإدارة أو أي عضو من أعضاء مجلس الإدارة أو المدير العام أو مدقق حسابات الشركة تبليغ المراقب بذلك تحت طائلة المسؤولية التقصيرية في حال عدم التبليغ.



## صلاحيات مجلس الإدارة

تكمن أهمية مجلس الإدارة فيما له من تأثير كبير على الشركة، وعلى مدى نجاحها أو فشلها وذلك نظراً للصلاحيات الواسعة التي يتمتع بها في إدارة الشركة، وأهمية مركزه تأتي من أهمية الشركة التي يتولى إدارتها والدور الذي تلعبه في التنمية وأثر ذلك على الاقتصاد وقد حددت المادة (156) من قانون الشركات رقم (22) لسنة 1997 وتعديلاته بالأمور التالية:-

- 1- العمل على تحقيق أهداف وغايات الشركة
- 3- حماية حقوق المساهمين وتنميتها على المدى الطويل
- 2- رسم الأهداف الإستراتيجية للشركة، بالإضافة إلى الرقابة على الإدارة التنفيذية التي تقع على مسؤولياتها العمليات اليومية ومراقبة التنفيذ والأداء الشامل في الشركة.
- 4- وضع الأنظمة والتعليمات والتأكيد على تطبيقها والالتزام بها، بما في ذلك الصادرة عن الجهات الرقابية ذات العلاقة والتقييد بقواعد الحوكمة والشفافية.
- 5- تطوير وتنفيذ ومراقبة إجراءات تقليل مخاطر حالات الفساد والتحايل.
- 6- الإشراف على عمل لجان المجلس وتنفيذها.
- 7- عقد الاجتماعات القانونية للمجلس ودعوة الهيئة العامة للاجتماعات السنوية ضمن المدد القانونية المحددة ودعوة الهيئة العامة لاجتماع غير عادي حسب الأصول.
- 8- الإفصاح وفق متطلبات الجهات الرقابية.
- 9- الصلاحية الكاملة في إدارة الشركة وبما لا يتجاوز أحكام عقد التأسيس والنظام الأساسي للشركة ويتحمل كافة المسؤوليات المتعلقة بعمليات الشركة وسلامتها المالية وإدارة الشركة بشكل

**Advocate**  
**Mohammed AL-Amawi**

Tel : +962-7-96464400  
+962-7-86464400



**المحامي**  
**محمد العماوي**

هاتف : +962-7-96464400  
+962-7-86464400

10- جميع الأعمال التي يقوم بها ويمارسها مجلس الإدارة أو المدير العام باسم الشركة تكون ملزمة لها تجاه الغير الذي يتعامل مع الشركة بحس النية، والشركة بدورها تقوم بالرجوع على المجلس أو العضو أو المدير العام بقيمة التعويض عن الضرر الذي لحق بالشركة.

11- ولغايات ضبط الصلاحيات يتوجب على المجلس وضع جدول يبين صلاحيات التوقيع عن الشركة لرئيس ونائبه والمدير العام والأعضاء في كافة الأمور المالية والإدارية والقضائية والقانونية وأية أمور أخرى بشكل مفصل وعلى نموذج ويتم اعتماده من قبل وزير الصناعة والتجارة بناء على تنسيب مراقب عام الشركات .



### القيود التي ترد على مجلس الإدارة

أنيط بمجلس الإدارة الصلاحيات الكاملة لإدارة شؤون الشركة وتحقيق الغايات التي وجدت من أجلها، إلا أن القانون والنظام الأساسي وضع قيود محددة لصلاحيات المجلس وبما يتوافق وأحكام القوانين ذات العلاقة والنظام الأساسي للشركة وتتمثل بالأمور التالية على سبيل المثال :-

1- يمارس مجلس الإدارة القيام بجميع الأعمال التي تحقق غايات الشركة المنصوص عليها بعقد التأسيس والنظام الأساسي للشركة والتي أنشئت من أجلها ويتوجب على المجلس عدم تجاوز غايات الشركة إلا بعد الرجوع للهيئة العامة باجتماع غير عادي وتعديل الغايات و/أو إضافة غايات أخرى أن تتطلب الأمر ذلك.

2- يحدد النظام الأساسي للشركة صلاحية الاقتراض والاستدانة من البنوك والمؤسسات المالية بحيث لا يستطيع مجلس الإدارة تجاوز السقف إلا بعد الرجوع للهيئة العامة للشركة كما أن الهيئة العامة و/أو النظام الأساسي قد يضع حدا لسقف التبرعات ولا يحق لمجلس الإدارة تجاوزه كما أنه قد يكون هناك صلاحيات محددة لمجلس من قبل الهيئة العامة ويتوجب على المجلس التقيد به أي أن الهيئة العامة بصفتها السلطة العليا للشركة تستطيع بموجب قراراتها الأصولية أن تقيد سلطات مجلس الإدارة بما لا يخالف أحكام القانون و/أو عقد التأسيس والنظام الأساسي للشركة.

3- حظر القانون على رئيس وأعضاء مجلس الإدارة القيام ببعض الأعمال ومن ضمنها على سبيل المثال التعاقد مع الشركة أو الارتباط معها بعقود أو مشاريع باستثناء التعهدات والمناقصات العامة التي يسمح فيها للجميع التنافس وفي هذه الحالة يخضع لموافقة ثلثي أعضاء مجلس الإدارة.

ونخلص إلى أن مجلس الإدارة يقوم بكافة الأعمال اللازمة لاستمرار عمل الشركة وتحقيق الغايات التي تأسست من أجلها وان صلاحية المجلس واسعة وضمن أحكام القانون ولكنها ليست مطلقة، ويتوجب على المجلس التقيد بأحكام القانون وعقد التأسيس والنظام الأساسي للشركة وقرارات الهيئة العامة.